

تقلبات الإيرادات الحكومية وتأثيرها على القطاع المصرفي العراقي

علي فريد عبد الكريم / طالب دكتوراة
أ. د. وحيدة جبر خلف / عضو هيئة تدريس
الجامعة المستنصرية/ كلية الادارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد

المستخلص

ركزت مشكلة البحث في طبيعة الاقتصاد العراقي الريعي الاحادي الجانب وفي اعتماده على الإيرادات الحكومية المتأتية من استخراج النفط الخام وتصديره الى الاسواق الدولية، فضلاً عن اعتماد جميع قطاعاته الاقتصادية على هذه الإيرادات المتسمة بالتذبذب، وبالتالي فان التقلبات التي تحدث فيها مهما كان مصدرها سيكون لها آثاراً اقتصادية عديدة ومن ضمنها اثرها على القطاع المصرفي، و افترض البحث ان التقلبات التي تحصل في الإيرادات الحكومية تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على جميع القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع المصرفي، وهذه التقلبات تؤثر سلباً او ايجاباً على الودائع والائتمان في القطاع المصرفي العراقي، وتوصل البحث الى مجموعة من الاستنتاجات وكان من اهمها هو ان القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي اصبح المصدر الاساس للإيرادات الحكومية وبالتالي تأثيره على جميع القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع المصرفي الذي يُعد الشريان المغذي لمختلف المفاصل الاقتصادية من خلال جذب وضخ الاموال، وبالتالي فإن التقلبات التي حصلت في الإيرادات الحكومية اثرت على الودائع الحكومية والودائع الخاصة مما اثر ذلك على الائتمان المصرفي، ووصى البحث الى ضرورة تبني العراق خطط استراتيجية طويلة ومتوسطة الاجل وذلك لإحداث تنويع اقتصادي يكون رديفاً للإيرادات النفطية لتمويل الموازنة العامة في العراق وذلك يجنب البلد الكثير من المخاطر التي يمكن ان تحدث في حالة انخفاض اسعار النفط او تعثر عمليات الانتاج والتصدير، إذ ان تنويع الاقتصاد العراقي يؤدي الى تنويع مصادر الدخل والنتاج في القطاعات الاقتصادية الاخرى وبالتالي تجنب الصدمات التي تتركها الإيرادات النفطية على الاقتصاد ولا سيما القطاع المصرفي.

الكلمات الرئيسية: الإيرادات الحكومية، الإيرادات النفطية، القطاع المصرفي، الودائع، الائتمان.

Government Revenues Fluctuations And Their Impact On The Iraqi Banking Sector

Ali Fareed Abdulkareem

ali.fareed1@yahoo.com

Prof. Dr. Waheda Jabr Khalaf

dr.wahedajkmnshd@yahoo.com

Abstract

The research problem focused on the nature of the Iraqi unilateral rentier economy and its dependence on government revenues from extracting crude oil and exporting it to international markets, as well as the dependence of all its economic sectors on these fluctuating revenues, and therefore the fluctuations that occur in these revenues, regardless of their source, will have many economic effects, including their impact on the banking sector, and the research assumed that the fluctuations that occur in government revenues affect, directly or indirectly, all economic sectors, including the banking sector, and these fluctuations affect negatively or positively on deposits and credit in the Iraqi banking sector. A set of conclusions, the most important of which is that the oil sector in the Iraqi economy has become the main source of government revenues and thus its impact on all economic sectors, including the banking sector, which is the artery feeding the various economic joints by attracting and pumping money, and therefore the fluctuations that occurred in government revenues affected government deposits and private deposits, which affected bank credit urging the need for Iraq to adopt long and medium-term strategic plans to bring about economic diversification that is synonymous with oil revenues to finance the general budget in Iraq and that avoids the country many risks that may occur in the event of low oil prices or stalled production and export operations, as diversifying the Iraqi economy leads to diversify sources of income and output in other economic sectors and thus avoid the shocks that oil revenues leave on the economy, especially the banking sector.

Key words: Government revenues, Oil revenues, The banking sector, Deposits, Credit.

المقدمة:

يُعد الاقتصاد العراقي من الاقتصادات النفطية التي تعاني من اختلال الهيكل الانتاجي الذي يعتمد بشكل كبير على القطاع النفطي، وبذلك فإنه اقتصاد ريعي احادي الجانب يعتمد على انتاج وتصدير النفط، وبما ان هذه السلعة الحيوية تتميز بالتقلبات المستمرة بسبب طبيعة العوامل المؤثرة في السوق النفطية ذات الطابع الدولي فإن هذا يجعل ايرادات الربيع النفطي غير مستقرة بسبب الصدمات السعرية التي تشهدها اسواق النفط العالمية الامر الذي يجعل الاقتصاد العراقي يعاني من تذبذب في حجم الايرادات الحكومية من خلال عدم استقرار حجم التمويل الاكبر للنفقات الحكومية مما يؤدي الى عدم انتظام العلاقة بين السياسة الاتفاقية واهدافها ووظائفها وهو ما ينعكس بتقييد فاعلية هذه السياسة في تحقيق النمو والاستقرار الاقتصادي في مختلف القطاعات ومنها القطاع المصرفي، وبالتالي ان الدور الذي يقوم به القطاع المصرفي العراقي يعكس الوضع الذي تحدده حركة الاقتصاد والتي حددت ابعاد النشاط المصرفي في ظل اتجاهات متشابكة شاهدها الاقتصاد العراقي، وهذا القطاع كغيره من القطاعات الاقتصادية تأثر بمختلف الظروف التي مر بها البلد وانعكس ذلك بشكل كبير على واقع القطاع المصرفي وطبيعة انشطته وخدماته وعملياته المصرفية ودرجة كفاءته في اداء ادواره الاساسية المهمة، كما ارتبط القطاع المصرفي في العراق بمختلف التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلد والتي تركت آثاراً واضحة على طبيعة هذا القطاع من حيث هيكله وانشطته المختلفة، ويتناول هذا البحث دراسة تداعيات تقلب الايرادات الحكومية على القطاع المصرفي العراقي من خلال تأثير هذه التقلبات على الودائع والائتمان المصرفي.

مشكلة البحث: تتجسد في التقلبات التي تحدث في الايرادات الحكومية المتأتية من استخراج النفط الخام وتصديره الى الاسواق الدولية، وبالتالي فان التقلبات التي تحدث في هذه الايرادات مهما كان مصدرها سيكون لها آثاراً اقتصادية عديدة ومن ضمنها اثرها على القطاع المصرفي.

فرضية البحث: ان التقلبات التي تحصل في الايرادات الحكومية تؤثر بشكل مباشر او غير مباشر على القطاع المصرفي، وبالتالي ان هذه التقلبات تؤثر سلباً او ايجاباً على الودائع والائتمان في القطاع المصرفي العراقي.

أهمية البحث: يُعد القطاع المصرفي احد اهم القطاعات الاساسية في الاقتصاد، ليس فقط لدوره الهام في تعبئة المدخرات المحلية والاجنبية وتمويل الاستثمار الذي يمثل عصب النشاط الاقتصادي، وانما لكونه يُمثل حلقة الاتصال الاكثر اهمية مع العالم الخارجي، لذلك من الاهمية دراسة تأثير تقلبات الايرادات الحكومية على القطاع المصرفي.

هدف البحث: دراسة وتحليل مدى تأثير التقلبات في الايرادات الحكومية على القطاع المصرفي العراقي وخصوصاً على اجمالي الودائع والائتمان المصرفي.

منهجية البحث: تم الاعتماد على المنهج الاستنباطي في الاستدلال على مدى تأثير تقلبات الإيرادات الحكومية على القطاع المصرفي العراقي باستخدام الاسلوبين الوصفي والكمي في تحليل مكونات البحث.

دراسات سابقة:

1- Fred Iklaga and others, Macroeconomic Impact Of Oil Price Shocks On Oil Rich Economies: Evidence From Nigeria Using A Structural Var Approach, Research Department, Central Bank of Nigeria, 2012.

(اثر صدمات اسعار النفط في الاقتصاد الكلي للاقتصادات الغنية بالنفط: ادلة من نيجيريا باستعمال اسلوب VAR)، اشارت الدراسة الى تعرض الدول الريعانية الغنية بالنفط الى صدمات خارجية نتيجة لتقلب اسعار النفط عالمياً، وركزت الدراسة على الاقتصاد النيجيري من خلال تحليل مجموعة واسعة من متغيرات الاقتصاد الكلي ومنها الانتاج والتضخم وسعر الصرف وعرض النقود، وظهرت النتائج ان الصدمات الخارجية الناتجة من تقلبات اسعار النفط لها تأثيراً كبيراً على هذه المتغيرات بسبب طبيعة الاقتصاد النيجيري، وأوصت الدراسة الى ضرورة تنويع الاقتصاد النيجيري لتقليل تأثير الصدمات الخارجية على الاقتصاد.

2- Padamja Khandelwal, Ken Miyajima, and Andre Santos, The Impact of Oil Prices on the Banking System in the GCC, International Monetary Fund, Middle East and Central Asia Department, August 2016.

(اثر اسعار النفط على النظام المصرفي في دول مجلس التعاون الخليجي)، أثبتت هذه الدراسة وجود ارتباطات مالية شاملة في دول مجلس التعاون الخليجي، أولاً أداء المؤشرات المالية الرئيسية عززت عموماً خلال ارتفاعات أسعار النفط، اما توقيت الانكماش في تلك المتغيرات يميل إلى التواكب مع هبوط أسعار النفط، على الرغم من أن الاحتياطات المالية الضخمة قد خففت التأثيرات، ثانياً، أكد تحليل الاقتصاد القياسي لهذه الدراسة أن أسعار النفط والنشاط الاقتصادي يؤثر بشكل كبير على جودة الأصول المصرفية، كما حددت حلقات ردود الفعل بين تحركات أسعار النفط والميزانية العمومية وأسعار الأصول في دول مجلس التعاون الخليجي، وتبين ايضاً ان نسب السيولة في الجهاز المصرفي ترتبط بشكل إيجابي مع مؤشرات الأعمال والدورات المالية، وقد ساعد هذا على تعزيز قدرة النظام المالي على مقاومة انخفاض أسعار النفط منذ منتصف عام 2014.

3- Saleh Alodayni, Oil Prices, Credit Risks in Banking Systems, and Macro-Financial Linkages across GCC Oil Exporters, International Journal of Financial Studies, licensee MDPI, Basel, Switzerland, 2016.

(أسعار النفط والمخاطر الائتمانية في النظم المصرفية والروابط المالية الكلية عبر مصدري النفط في دول مجلس التعاون الخليجي)، تُقيم هذه الدراسة تأثير تراجع أسعار النفط في المدة (2014-2015) على وضع الاستقرار المالي في منطقة مجلس التعاون الخليجي، الهدف الأول من هذه الدراسة هو تقييم كيف تنتشر صدمة أسعار النفط في الاقتصاد الكلي وكيف تنتقل الصدمات الكلية إلى ميزانيات ومصارف دول مجلس التعاون الخليجي، والهدف الثاني من هذه الدراسة هو تقييم أي تأثيرات وردود فعل سلبية بين النظم المصرفية في دول مجلس التعاون والاقتصاد، وتشير النتائج إلى أن أسعار النفط والنتائج المحلي الإجمالي غير النفطي وسعر الفائدة وأسعار الأسهم وأسعار الإسكان هي المحددات الرئيسية للقروض غير العاملة عبر المصارف الخليجية والاستقرار المالي العام في المنطقة، وتميل صدمة مخاطر الائتمان إلى نشر الاضطرابات في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي ونمو الائتمان عبر اقتصادات دول مجلس التعاون الخليجي، ويؤدي المستوى الأعلى من القروض المتعثرة إلى تقييد نمو الائتمان في المصارف ويمكن أن يضعف النمو الاقتصادي في هذه الاقتصادات، والنتائج تدعم فكرة أن الاضطرابات المصرفية تؤدي النظم إلى عواقب اقتصادية غير مرغوبة على القطاع الحقيقي.

المبحث الاول/ الإيرادات الحكومية وعلاقتها بالمصارف

المطلب الاول: الإيرادات الحكومية وفق المدارس الاقتصادية

يتطلب الأمر لقيام الدولة بوظيفتها حصولها على تمويل لإنفاقها العام أي ان تحصل على الموارد المالية اللازمة لتغطية نفقاتها العامة، وهذه الموارد المالية هي التي يطلق عليها بالإيرادات الحكومية (الإيرادات العامة للدولة)، وإذا كانت الإيرادات الحكومية تنحصر-اهدافها في ظل الفكر المالي التقليدي في تغطية النفقات الحكومية اللازمة لقيام الدولة بوظيفتها التقليدية، فإن الإيرادات الحكومية في الوقت الحاضر ترمي بالإضافة الى ذلك الى تحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية اي انها اصبحت اداة للتوجيه الاقتصادي والاجتماعي او بعبارة اخرى اصبحت مع النفقات الحكومية ادوات للسياسة المالية التي تسعى الدولة من خلالها لتحقيق اهدافها⁽¹⁾، واختلف دور الإيرادات الحكومية باختلاف العلاقات التي تنظم النشاط المالي للدولة وابعاد تدخلها في مجمل الحياة الاقتصادية والاجتماعية، مما انعكس ذلك على تطور الافكار المالية للإيرادات الحكومية، ويمكن توضيح تلك الافكار من خلال الآتي:

أولاً: الإيرادات الحكومية في الفكر المالي الكلاسيكي- كانت الفكرة

الاساسية الوظيفة المالية العامة التقليدية مقتصرة على توافر الإيرادات الحكومية للدولة لتغطية النفقات الحكومية المقتصرة على الحاجات الضرورية لأفراد المجتمع، إذ كانت الموارد العامة مقتصرة على اقتطاع جزءاً من ثروات الافراد ودخولهم بصورة عامة كالضرائب، وعلى اقيام المنافع العامة المقدمة للأفراد بصورة خاصة كالرسوم، إذ كانت الحاجات الضرورية لأفراد المجتمع هي مما تقدمه الدولة من وظائفها للدفاع الخارجي

وحفظ الأمن الداخلي والقضاء وإنشاء الطرق العامة التي لا يقدم عليها الافراد لأنها لا تغل ربحاً مع ضرورتها لأفراد المجتمع وقد ترتب على ذلك ان يكون حجم الموازنة بنفقاتها مساوياً إيراداتها وفي الحدود الدنيا⁽²⁾، وظهرت المدرسة الكلاسيكية لأول مرة وسادت افكارها في بريطانيا في نهاية القرن الثامن عشر ومن رواد هذه المدرسة آدم سميث في كتابه ثروة الأمم سنة 1776، وديفيد ريكاردو في كتابه اصول الاقتصاد السياسي والضرائب سنة 1817، وكذلك (جون ستيوارت مل) و(الفريد مارشال) و(بيجو وساي)... إلخ، مؤكدين على منح الافراد الحرية المتجسدة بخمسة جوانب رئيسة هي حرية التملك وحرية التعاقد وحرية إنشاء المشروعات وحرية العمل وحرية المبادلة، وبهذا تم ترك وجهة النشاط الاقتصادي على وفق المصالح والرغبات الشخصية للأفراد، فكان اعتماد الحياة الاقتصادية على القطاع الخاص من واقع عدم وجود تضارب بين المصالح الفردية والمصالح الجماعية، وبهذا كانت اهم الفرضيات التي استندت اليها هي ضرورة ابعاد الدولة عن التدخل في النشاط الاقتصادي وترك الافراد احراراً في اعمالهم الاقتصادية لأنهم قادرون إذا تركوا اصراراً ان يمارسوه على وفق ما تمليه مصلحتهم الشخصية وان هناك يبدأ خفية على حد تعبير آدم سميث توجه الاقتصاد تلقائياً لتحقيق مصلحة المجتمع⁽³⁾، وبذلك آمن الفكر الكلاسيكي بمبدأ حياد السياسة المالية الأمر الذي افقد تأثير فاعلية الموازنة العامة على الاقتصاد القومي، ويُفسر ذلك على اساس ان الدولة تُعد اساساً منظمة سياسية بحتة عليها ان لا تتدخل في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وقد نشأ عنه اقتصر الانفاق العام على تمويل الحاجات العامة واصبح دور الموازنة العامة عبارة عن تأمين التوازن المالي بين الإيرادات والنفقات الحكومية، مما دعى التقليديون الى رفض كل من عجز وفائض الموازنة العامة، وهكذا اصبح توازن الموازنة هو المبدأ المثالي الذي ينبغي تحقيقه بين الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية، وظل هذا المبدأ محترماً الى الدرجة التي لم يفكر بها التقليديون حتى في إمكانية حدوث عجز مؤقت في الموازنة خشية من ممارسة اثر معين في الاقتصاد القومي⁽⁴⁾.

ثانياً: الإيرادات الحكومية في الفكر المالي المعاصر: لم تظهر فكرة المالية العامة الحديثة نتيجة لتلك التطورات التدريجية لحاجات المجتمع إلا عند حدوث الكساد الكبير وما نتج عنه من بطالة وفقر كبير في أواخر العقد الثالث من القرن العشرين، بعد ان بات يتضح بجلاء التأثير البارز لكل اجراء مالي على الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية للدولة المؤدي الى ازدياد النفقات الحكومية وبالتالي زيادة الضرائب التي اخلت بالتوازن الاقتصادي والاجتماعي، لذلك اخذ المختصون بوضع الموازنة بالمسوغات الاقتصادية والاجتماعية الى جانب المسوغات المالية عند إعدادها، اذ تدخلت الدولة لحل ازمة الكساد والقضاء على البطالة بفتح مشاريع كبيرة لإنشاء الطرق وبرامج اخرى ضخمة لتشغيل العاطلين وإعانة الفقراء والمسنين، مما أدى الى زيادة النفقات الحكومية وزيادة الضرائب فضلاً عن الاقتراض لتمويل الانفاق الحكومي المتزايد، اما من جهة اخرى

فقد استخدموا الضرائب بالكم والنوع لتحقيق العدالة الاجتماعية وكذلك لتشجيع بعض الصناعات ولتوجيه المستهلك نحو استهلاك السلع الضرورية والمفيدة لتطوير المجتمع، بذلك ظهر جلياً الفكر المالي المعاصر كنتيجة لضرورة تدخل الدولة لحل المشاكل الاقتصادية والاجتماعية والمساهمة في تطوير المجتمع⁽⁵⁾، إذ عانى الاقتصاد العالمي خلال مرحلة الكساد الكبير (1929-1933) من أزمة طاحنة بددت الاوهام بمعظم مسلمات الفكر التقليدي ونظرياته واثبتت عدم ملائمتها للواقع الجديد، ومنذ ذلك الوقت تولد شعور قوي بأن هناك حاجة ماسة لنظرية يمكنها ان تفسر-اسباب استمرار البطالة المرتفعة طوال سنوات الازمة، وظهرت هذه النظرية عام 1936 حينما نشر-الاقتصادي الانكليزي (جون مينارد كينز) كتابه المشهور (النظرية العامة في الاستخدام والفائدة والنقود)، واكد كينز من خلاله ان موازنة الدولة تمثل قطاعاً حيوياً لها اهميتها الكبرى وآثارها البالغة على القطاعات الاخرى التي تضمها موازنة الاقتصاد القومي، وقد تبلور نتيجة لذلك الدور الذي تلعبه السياسة المالية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وان هذه السياسة بتكييفها لمستويات النفقات والايادات الحكومية وانواعها تستطيع ان تؤثر في مستويات الدخل القومي والعمالة، كما اوضح ان العبرة ليس بتوازن موازنة الدولة وانما الأهم من ذلك هو توازن الاقتصاد القومي، وحتى لو ادى ذلك الى عدم توازن الموازنة العامة في الاجل القصير في الاقل، وبهذا المنطق فقد اخرج كينز السياسة المالية من عزلتها التقليدية عن سائر قطاعات الاقتصاد القومي، وقضى الى حد كبير على مبدأ حياد السياسة المالية والفكرة القائلة بضرورة الإبقاء على توازن الموازنة العامة، وبذلك بدأت الافكار التقليدية بالتلاشي والاضمحلال وان الدولة بدأت تتدخل في الحياة الاقتصادية، ولم يقتصر-هذا الدور على التدخل لعلاج الازمات بل امتد ايضاً ليشمل الهياكل الاقتصادية والاجتماعية، كما خلق هذا التطور تطوراً مماثلاً في مالية الدولة الرأسمالية، إذ مثلت الموازنة العامة صورة لدور الدولة الاقتصادي واداة لتحقيق اهدافها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية⁽⁶⁾.

وفي ظل النظرية الحديثة فإن المالية العامة تعالج مستوى النشاط الاقتصادي عن طريق تأثيرها على مستوى الطلب الفعال، إذ اصبحت تنادي بأن الايرادات والنفقات الحكومية يجب ان تتغير من اجل تحقيق هدف واحد هو الاحتفاظ بمستوى مستقر وعالي من النشاط الاقتصادي، وتلجأ الدولة الى إحداث عجز في موازنتها نتيجة التوسع في انفاقها اي سياسة التمويل بالعجز في اوقات الكساد او الانكماش، والى إحداث فائض لمواجهة الموجات التضخمية في اوقات الراج، بحيث تهدف الدولة من كل ذلك الى تحقيق التوازن على مستوى المجتمع بأسره وليس على مستوى النشاط العام فحسب⁽⁷⁾.

المطلب الثاني: العلاقة بين الايرادات الحكومية والقطاع المصرفي في البلدان النفطية

تتسم البلدان الريعية التي تعتمد على الايرادات النفطية بعدم الاستقرار الاقتصادي نتيجة تبعية القطاعات الاقتصادية المختلفة الى القطاع النفطي وما ينتج عنها من تقلبات وهزات

وعدم استقرار في النشاط الاقتصادي مقرونة بالتذبذب الحاصل في الإيرادات النفطية، كما يتأثر نشاط القطاع المصرفي مع الهيمنة النفطية بتغيرات الإيرادات النفطية كونه المصدر الرئيس لعرض النقد ووفرة السيولة⁽⁸⁾، فعند حصول انخفاض في أسعار النفط في اقتصاد يعتمد على الصادرات النفطية كمصدر رئيس لعائدات النقد الأجنبي وكمصدر رئيس للإيرادات الحكومية كما هو الحال في العراق ينعكس في انخفاض عائدات التصدير وتدهور الميزان التجاري وميزان المدفوعات فيظهر ما يُعرف بالفجوة الخارجية فيحصل هبوط الموجودات الأجنبية الصافية في الجهاز المصرفي وهذا يؤدي الى تراجع النمو النقدي وتنعكس في فجوة داخلية اذ يصبح الادخار المحلي اقل من الاستثمار المطلوب وتظهر مشكلة تمويل وازدياد التشدد في اسواق الاقتراض وتدني معدلات التوسع الائتماني، وبصورة موازية فإن هبوط عائدات التصدير يؤثر مباشرة في الإيرادات الحكومية مما يؤدي الى ارتفاع في عجز الموازنة العامة، وتستجيب الحكومة لوضع كهذا بتخفيض الانفاق العام لا سيما النفقات الانتاجية، كما تؤجل او تقلص المشاريع الاستثمارية، وينجم عن ذلك تراجع في النمو الاقتصادي وفي نمو العمالة وظهور موجة جديدة من الركود، اما في حالة ارتفاع أسعار النفط فالتكيف يتم باتجاه معاكس، وعليه فإن تقلبات أسعار النفط تحدث في الاقتصاد دورة مزدوجة من الازدهار والانكماش فضلاً عن ان وجود جهاز مصرفي متطور واسواق مالية ناشطة مع إمكانية الوصول الى الاسواق المالية الدولية يمكن ان يخفف من آثار انخفاض أسعار النفط والمخاطر الوثيقة الصلة بها، فإذا كان هبوط أسعار النفط امراً مؤقتاً فبإمكان السلطات النقدية ان توازن آثار هذا الهبوط في الميدان النقدي والائتماني عن طريق ضخ السيولة في القطاع المصرفي والاسواق المالية، كما ان بإمكان الحكومة ان تقتصر او ان تستخدم اسواق الاوراق المالية الآجلة وسيلة للحماية من التغيرات السلبية في أسعار النفط، وينجم عن ذلك تخفيف التقلب في النشاط الاقتصادي وفي معدلات النمو مع ازدياد الاستقرار على الصعيدين الاقتصادي والمالي⁽⁹⁾.

ان زيادة الإيرادات الحكومية في البلدان النفطية النامية تؤدي الى زيادة الانفاق الحكومي بشقيه الاستهلاكي والاستثماري وذلك يؤدي الى زيادة دخول الافراد الامر الذي يدفعهم الى زيادة انفاقهم الاستهلاكي وبالتالي يؤدي ذلك الى زيادة الطلب الكلي ومن ثم الناتج الكلي، وان زيادة الانفاق الحكومي نتيجة زيادة الإيرادات الحكومية سوف يؤدي الى زيادة الدخل لدى الافراد مما يدفعهم ذلك ايضاً الى التقليل من السحوبات من ارصدتهم التي يحتفظون بها لدى المصارف مما يؤدي ذلك الى زيادة الاحتياطيات النقدية لدى المصارف وذلك يؤدي الى زيادة قدرة المصارف على منح الائتمان وبالتالي زيادة الطلب الكلي وبالتالي زيادة الناتج ورفع مستوى النشاط الاقتصادي⁽¹⁰⁾، كما ان زيادة حجم النفقات الحكومية للدولة بشكل عام يؤدي الى زيادة حجم دخول الافراد من خلال قيام الدولة بالإنفاق الجاري المتمثل بزيادة رواتب الموظفين او من خلال زيادة الانفاق على المشاريع الاستثمارية الجديدة او القائمة منها مما يؤدي ذلك الى زيادة الدخل القومي وزيادة حجم الارصدة

النقدية لدى الافراد والمشاريع وبالتالي زيادة حجم الادخارات، إذ ان تأثير الانفاق الحكومي على الادخار هو تأثير مباشر اي ان زيادة الانفاق الحكومي تؤدي الى زيادة الدخل بشكل عام، وبما ان الافراد عند زيادة دخولهم يميلون الى الادخار لذلك تكون العلاقة طردية بين زيادة الانفاق الحكومي والادخار وكل هذا سوف يسهم في زيادة حجم الودائع لدى القطاع المصرفي نتيجة قيام الافراد بإيداع جزءاً من دخولهم المتزايدة بأثر زيادة الانفاق الحكومي، وبالتالي زيادة قابلية القطاع المصرفي على منح الائتمان المصرفي لتوفر السيولة المصرفية، ويحصل العكس في حالة قيام الدولة بتخفيض حجم الانفاق الحكومي إذ تقل الدخل والارصدة النقدية في المجتمع وتقل الودائع ومن ثم تقل الارصدة النقدية لدى المصارف وبالتالي تضطر المصارف التجارية الى تقليل منح الائتمان المصرفي⁽¹¹⁾.

ان النفقات الحكومية العامة في البلدان النفطية تكون محركاً لمعظم القطاعات الاقتصادية ومولداً رئيساً للوظائف، وحتى بالنسبة للقطاع الخاص (غير النفطي) فإنه يعتمد على النفط بشكل غير مباشر باعتماده على رواتب موظفي الدولة وتعاقده بشكل رئيس مع المؤسسات الحكومية مما ولد تلازماً محكماً بين حركة القطاع النفطي والقطاع غير النفطي في هذه البلدان، كما ترتبط البنية المالية بشكل شبه كامل على النفط، وقد زاحم الاعتماد المفرط على النفط في تغطية الإيرادات الحكومية المصادر الأخرى كالضرائب والرسوم وعوائد المؤسسات الاقتصادية العامة واضعف من نسب مساهمتها في تمويل الموازنة العامة، وهذا الواقع ولد انكشافاً خطيراً للموازنة العامة على إيرادات الربيع النفطي والمرتبطة أساساً بتقلبات اسعار النفط الموجهة بعوامل ومتغيرات اقتصادية وسياسية عالمية⁽¹²⁾.

ولقد ادت الازمات المالية والاقتصادية الى تدخل الحكومات والسلطات النقدية في بعض بلدان العالم في القطاع المصرفي من حيث اتخاذ إجراءات حاسمة لدعم وتطوير وتفعيل القطاع المصرفي نظراً لما يشكله هذا القطاع من أهمية في تركيبة الاقتصاد ومن ثم منع انهيار القطاع المصرفي وبالتالي تحقيق الاستقرار المصرفي وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وكان لهذه الإجراءات التي اتخذتها الحكومات والبنوك المركزية مؤخراً والتي أصبحت جزءاً أساس من أولوياتها ومهامها الى تحملها تكاليف مباشرة وغير مباشرة لتفعيل دور القطاع المصرفي في الاقتصاد⁽¹³⁾.

المبحث الثاني/ تداعيات تقلب الإيرادات الحكومية على القطاع المصرفي العراقي

المطلب الاول: التطورات النوعية في القطاع المصرفي العراقي بعد عام 2003

اتسمت مرحلة ما بعد عام 2003 بالإصلاح والتحرر المالي في العراق، اذ تضمن صدور قانون البنك المركزي العراقي رقم (56) لعام 2004 والذي تم بموجبه منح البنك المركزي استقلالاً تاماً عن الحكومة في تسير عملياته المالية المركزية، ثم صدور قانون المصارف التجارية العراقية رقم (94) لعام 2004 والذي مثل خطوة هامة نحو ارساء نظام مالي

يعمل وفقاً للمعايير الدولية، ومن خصائص هذه المرحلة تتمثل في محاولة إعادة تشغيل وتطوير عمل المصارف الحكومية والخاصة⁽¹⁴⁾، وفي نهاية عام 2003 بلغ عدد المصارف العراقية (25) مصرفاً وكلها تعمل في مجال الصيرفة الشاملة منها (6) مصارف حكومية و(18) مصرف خاص من بينها مصرف اسلامي واحد ومصرف مختلط واحد وهو المصرف المتحد للاستثمار⁽¹⁵⁾، واستمرت اعداد المصارف بالازدياد نظراً للتطورات الاقتصادية الحاصلة في البلد وازدياد الحاجة لنشأتها في عموم العراق، وبلغ عدد المصارف العاملة في العراق (71) مصرفاً وذلك نهاية عام 2018 شملت على (7) مصارف حكومية تتوزع كالآتي⁽¹⁶⁾:

- (3) مصارف تجارية.
 - (3) مصارف متخصصة.
 - (1) مصرف اسلامي.
 - كما شمل على (64) مصرفاً اهلياً (خاصاً) تتضمن الآتي:
 - (24) مصرف تجاري محلي.
 - (16) مصرف اجنبي.
 - (24) مصرف اسلامي منها (22) مصرف محلي و(2) مصارف اجنبية.
- وبالنسبة للتطورات النوعية فقد طبق البنك المركزي العراقي نظام المدفوعات الالكتروني منذ عام 2006 كأحد انظمة الدفع والتسوية لتبادل المعلومات الكترونياً بين المصارف، وسعى الى تطوير وتفعيل اداء وفاعلية هذا النظام من خلال دوره كمشغل للنظام وتهيئة البنى التحتية اللازمة له الى جانب مهامه كمشرف ومراقب للنظام من خلال وضع القواعد والمعايير التي تحكم عمل هذه الانظمة والحفاظ على سلامة ونزاهة العمليات بغية تطوير عمل الجهاز المصرفي ورفع مستوى كفاءته وفاعليته في تحقيق الاستقرار المالي في البلد من خلال تداول الاموال الكترونياً وتقليل الاعتماد على التداول الورقي للنقود، وهذا النظام يتكون من الآتي:

1. نظام التسوية الاجمالية الآنية (Real Time Gross Settlement (RTGS): يضمن هذا النظام تسوية فعلية خلال يوم العمل لأوامر الدفع المتبادلة بين المشاركين وبصورة مستمرة ويمنح النظام امنية عالية من خلال الآتي:
 - يؤمن النظام عدم حدوث اي اختراق او تلاعب على الشبكة.
 - وجود موقع اساسي للنظام وموقعين بديلين لضمان حماية المعلومات عند حدوث اي طارئ من عطل او اي اضرار اخرى قد يتعرض لها الموقع الاساسي.
 - ان البنك المركزي العراقي هو المسؤول الوحيد عن تزويد مستخدمي النظام الالكتروني (E-Token) وتستخدم كتصريح للدخول على النظام.
 - لا يمكن اتمام اي عملية عن طريق مستخدم واحد اذ يتبع في ذلك مبدأ السيطرة المزدوجة (من خلال الاتصال والتصديق).

2. نظام المقاصة الآلية (Automated Clearing House (ACH): يتيح هذا النظام من التبادل بين المشاركين واحتساب صافي الوضع التبادلي لكل المشاركين وتقديم صافي اوامر التسوية الى نظام التسوية الاجمالية الآلية (RTGS) ويساهم النظام في تسهيل عملية ارسال اوامر الدفع بصورة مباشرة من انظمة المصارف الى النظام المركزي لإتمام عملية التسوية مباشرة.
 3. نظام ايداع السندات الحكومية Government Securities Registration System (GSRS): نظام يعمل على ادارة السندات الحكومية التي يصدرها البنك المركزي العراقي ووزارة المالية ومن خلال هذا النظام يستطيع البنك المركزي من مراقبة السيولة من موقعه، ومن خلال هذا النظام تتم عملية ادارة المزداد اذ يتم اصدار السندات وعمليات التسوية والمحافظة على ملكية السند واجراء عمليات دفع الفائدة والرهون ويتم ربط نظام (RTGS) مع نظام (GSRS) لإتمام عملية التسوية المالية على حسابات المشاركين.
 4. نظام مقاصة الصكوك الالكترونية (Check Enablement Project (CEP): وهو جزء من نظام المقاصة الآلية ويعمل على تبادل الصكوك إلكترونياً بين المصارف ومن مواقعهم وذلك من خلال اعتماد صورة الصك المرمز⁽¹⁷⁾.
 5. شبكة ربط المصارف العراقية (Iraq Inter-Banking Network (IIBN): وهي شبكة لاسلكية ذات تقنية عالية تمتاز بالسرعة والكفاءة والسرية العالية وامكانية التوسع تربط الفروع الرئيسة لجميع المصارف الحكومية والخاصة ووزارة المالية بالبنك المركزي العراقي بالإضافة الى ربط فروع البنك المركزي مع بعضها البعض بغية دعم نظام المدفوعات العراقي والمصارف المجازة لإنجاز مختلف الفعاليات التي تتعلق بالأموال والتحويلات الالكترونية الى جانب التطبيقات المصرفية الاخرى التي تتم بين المصارف.
 6. تشغيل نظام Swift alliance access الذي يعمل على تحويل المبالغ من صندوق التنمية العراقي (DFI) وكذلك حوالات المزداد اليومية.
 7. انشاء علاقات مصرفية (RMA) مع المصارف والمؤسسات العالمية بنظام (Swift) والتي لها علاقة مع البنك المركزي العراقي⁽¹⁸⁾.
- ورافق ذلك تطورات نوعية اخرى في مجال بناء وتطوير وتفعيل انظمة مصرفية حديثة وفقاً لأفضل الممارسات العالمية وذلك في اطار انشاء وهيئة بنية تحتية مصرفية متينة وشاملة لتقليص حجم المخاطر التي قد يتعرض لها النظام المصرفي بشكل خاص والنظام المالي بشكل عام، وبذلك استكمل البنك المركزي العراقي خلال عام 2013 المزيد من الخطوات التطويرية في بعض الانظمة المصرفية التي استحدثها في الأعوام السابقة وكما يأتي⁽¹⁹⁾:
1. إنجاز المتطلبات الفنية لتحديث انظمة المدفوعات العراقي من خلال اضافة وظائف وفعاليات لتحسين اداء النظام واستخدام تقنيات حديثة في البرمجيات التي يعمل عليها النظام.

2. تنفيذ نظام مقاصة الصكوك الالكترونية واعتماده بديلاً عن غرفة المقاصة اليدوية لكافة فروع المصارف الحكومية والخاصة في بغداد وبقية المحافظات.
 3. إعداد نظام خدمات الدفع الالكتروني للأموال ووضع الأطر القانونية له وذلك لتنظيم عمل مزودي خدمات الدفع الالكتروني للأموال.
- وفي عام 2014 تم اصدار نظام خدمات الدفع الالكتروني للأموال والذي ينظم عمل مزودي خدمات الدفع الالكتروني ومنح التراخيص، ويتضمن انشاء المقسم الوطني للبيع بالتجزئة لتحويل الاموال الكترونياً الى نقاط البيع واجهزة الصراف الآلي، بالإضافة الى كونه نظام تشغيل متبادل للدفع بواسطة الهاتف النقال في العراق الذي يوفر فرص للمصارف العراقية ومشغلي شبكات الهواتف النقالة للوصول الى الادوات المتكاملة والاكثر حداثة للمدفوعات النقدية فضلاً عن اهميته في تنمية القطاع المصرفي، اما التطورات الحاصلة في نظام التسوية الاجمالية الآنية (RTGS) فقد تم فحص واختبار النسخة المحدثة للنظام (UPGRADE) وتنفيذ انواع التحويلات على هذا النظام، كما تم اكمال برنامج الربط بين نظام التسوية الاجمالية الآنية (RTGS) والنظام المحاسبي (ICBS) المسمى (INTER FACE) وتنصيب الانظمة في جميع المصارف ومديريات البنك المركزي العراقي⁽²⁰⁾.
- واستمرت التطورات النوعية في القطاع المصرفي العراقي للأعوام اللاحقة وتم تطوير وتحديث العديد من الانظمة المصرفية، ولمواكبة التطور الحاصل في هذا القطاع اتخذ البنك المركزي العراقي في عام 2018 اجراءات وخطوات اخرى تتمثل اهمها بالآتي⁽²¹⁾:
1. توقيع اتفاقيات التعاون المشترك مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي ومؤسسة التمويل الدولية لتقييم وتطوير القطاع المالي والمصرفي في العراق.
 2. توقيع اتفاقية التعاون المشترك مع صندوق النقد العربي لرسم استراتيجية الشمول المالي.
 3. انشاء شركة ضمان الودائع لدعم ثقة المواطن بالقطاع المصرفي العراقي وضمان مدخراتهم المودعة لدى المصارف كافة.
 4. انشاء مجلس المدفوعات الوطني بغرض تطوير خدمات الدفع والتحصيل والجباية الالكترونية.
 5. اصدار العديد من التعليمات والاجراءات الجديدة والخاصة بنافذة العملة الاجنبية وذلك لتقليص الفجوة بين سعر الصرف الرسمي والموازي، اذ بدأت بتصنيف المصارف بالاعتماد على معايير ترجيحية محددة رئيسية وفرعية تعكس درجة امتثال المصرف للقواعد المتعلقة بعمليات بيع العملة الاجنبية.
 6. تعزيز انظمة الرقابة الشاملة المبنية على المخاطر وذلك لغرض تفعيل دور القطاع المصرفي والمؤسسات المالية لضمان استقرار النظام المالي فيها وضمان كفاءته بغية الوصول الى نظام مصرفي مُعافي من الازمات وضمن افضل المعايير الدولية للرقابة المصرفية.

المطلب الثاني: تداعيات تقلب الإيرادات الحكومية على الودائع المصرفية في العراق

ان المصادر المالية الاساس المتاحة للعراق هي الإيرادات النفطية والتي تشكل نسبة كبيرة من الإيرادات الحكومية، وعلى الرغم من ضخامتها إلا ان العراق لا زال يعاني من الكثير من المشاكل الاقتصادية والاجتماعية نتيجة لسوء ادارة هذه الاموال وسوء ادارة الآليات المتوفرة، وعند حصول تقلبات في الإيرادات الحكومية بسبب التقلبات التي تحدث في اسعار النفط العالمية وبالتالي فإن ذلك يؤثر في جميع القطاعات الاقتصادية سلباً وإيجاباً ومنها القطاع المصرفي، والجدول (1) يوضح تداعيات تقلب الإيرادات الحكومية على الودائع المصرفية في العراق للمدة (2004-2018)، اذ نلاحظ ان اجمالي الإيرادات الحكومية سجل (33.0) ترليون دينار في عام 2004، ثم شهد بعد ذلك ارتفاعاً متواصلاً خلال المدة (2004-2008) ليصل الى (80.6) ترليون دينار في عام 2008 وبمعدل نمو بلغ (46.5%) مقارنة مع عام 2007 وهذه الزيادة في الإيرادات هي نتيجة تحسن الوضع الاقتصادي للبلد وزيادة الصادرات النفطية وتحسن اسعارها في الاسواق العالمية وبالتالي ادى ذلك الى زيادة الإيرادات النفطية من (32.6) ترليون دينار في عام 2004 الى (77.6) ترليون دينار في عام 2008 وبلغ معدل النمو في الإيرادات النفطية (46.4%) في عام 2008 مقارنة مع عام 2007، وخلال هذه المدة (باستثناء عام 2005) قامت الحكومة بإتباع سياسة مالية توسعية نتيجة لزيادة الإيرادات الحكومية وبذلك ارتفع اجمالي النفقات الحكومية من (31.5) ترليون دينار في عام 2004 الى (67.3) ترليون دينار في عام 2008، ثم سجل اجمالي الإيرادات الحكومية في عام 2009 انخفاضاً واضحاً بلغ (55.2) ترليون دينار مُسجلاً انخفاضاً بمعدل النمو مقداره (30.8%) مقارنة بعام 2008 وذلك بسبب تأثير الازمة المالية العالمية التي ظهرت في عام 2008 وبالرغم من عدم ارتباط العراق بالاقتصاد العالمي بشكل كبير إلا انه لم يسلم من تأثير هذه الازمة من خلال انخفاض الطلب العالمي على النفط الخام مما ادى الى انخفاض اسعار النفط وبالتالي انخفاض إيراداته النفطية وقابل ذلك اتباع سياسة مالية انكماشية من خلال تخفيض النفقات الحكومية الى (55.6) ترليون دينار في عام 2009 وبمعدل نمو سالب بلغ (17.4%) مقارنة بعام 2008، ثم شهد بعد ذلك اجمالي الإيرادات الحكومية ارتفاعاً متواصلاً خلال المدة (2010-2012) ليبلغ (119.8) ترليون دينار في اعلى مستوى له في عام 2012 نتيجة ارتفاع اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية بشكل غير مسبوق وزيادة انتاج وتصدير النفط الخام وبالتالي زيادة الإيرادات النفطية ومن ثم زيادة النفقات الحكومية لتصل الى (105.1) ترليون دينار في عام 2012، ثم سجل بعد ذلك اجمالي الإيرادات الحكومية انخفاضاً متواصلاً وصل الى (113.8) و(105.4) ترليون دينار لعامي 2013 و2014 على التوالي ورغم هذه الانخفاضات اتبعت الحكومة سياسة مالية توسعية بزيادة نفقاتها لتصل الى اعلى مستوى لها خلال مدة الدراسة لتبلغ (125.3) ترليون دينار في عام 2014 نتيجة

لزيادة الانفاق على التسليح، ونلاحظ ان زيادة الايرادات الحكومية او النفقات الحكومية او كلاهما معاً خلال المدة (2004-2014) وباستثناء عام 2009 ادت الى زيادة حجم الودائع في القطاع المصرفي العراقي خلال المدة المذكورة، اذ نلاحظ ان اجمالي الودائع سجل (7.9) ترليون دينار في عام 2004 ثم شهد ارتفاعاً متواصلاً ليبلغ (74.1) ترليون دينار في عام 2014 ويعود ذلك ايضاً الى زيادة الثقة لدى الجمهور بالقطاع المصرفي العراقي وخصوصاً المصارف الحكومية منها فضلاً عن ارتفاع هامش اسعار الفائدة على الودائع وكذلك زيادة اعداد المصارف وانتشار فروعها.

ثم استمر اجمالي الايرادات الحكومية في الانخفاض بشكل كبير وبلغ (72.6) و(54.4) ترليون دينار لعامي 2015 و2016 على التوالي وذلك يعود الى الانخفاض الكبير في اسعار النفط الخام في الاسواق العالمية اضافة الى تردي الوضع الامني في البلد الذي شهد تدمير وتخريب ونهب العديد من منشآت وخطوط نقل النفط من قبل المجاميع الارهابية التي تواجدت في عدد من المحافظات مما انعكس ذلك على انخفاض تصدير النفط الخام واضطرار الحكومة في تخفيض حجم النفقات الحكومية بشقيها التشغيلية والاستثمارية وان تخفيض النفقات الحكومية بعد عام 2014 كان له تأثير سلبي على معدل نمو الودائع العامة والخاصة في القطاع المصرفي وبذلك انخفض اجمالي الودائع الى (64.3) و(62.4) ترليون دينار لعامي 2015 و2016 على التوالي.

وبعد ذلك ارتفع اجمالي الايرادات الحكومية في عام 2017 الى (77.4) ترليون دينار واستمر بالارتفاع ليبلغ (106.6) ترليون دينار في عام 2018 نتيجة ارتفاع اسعار النفط خلال هذين العامين وبالتالي زيادة النفقات الحكومية والتحسين النسبي للوضع الاقتصادي الذي ادى الى ارتفاع ارصدة الايداعات الحكومية والخاصة في القطاع المصرفي ليسجل اجمالي الودائع في هذا القطاع (76.9) ترليون دينار في عام 2018 وهو اعلى مستوى وصل اليه خلال مدة الدراسة، والشكل (1) يوضح اتجاه الايرادات والنفقات الحكومية واجمالي الودائع المصرفية في العراق للمدة (2004-2018).

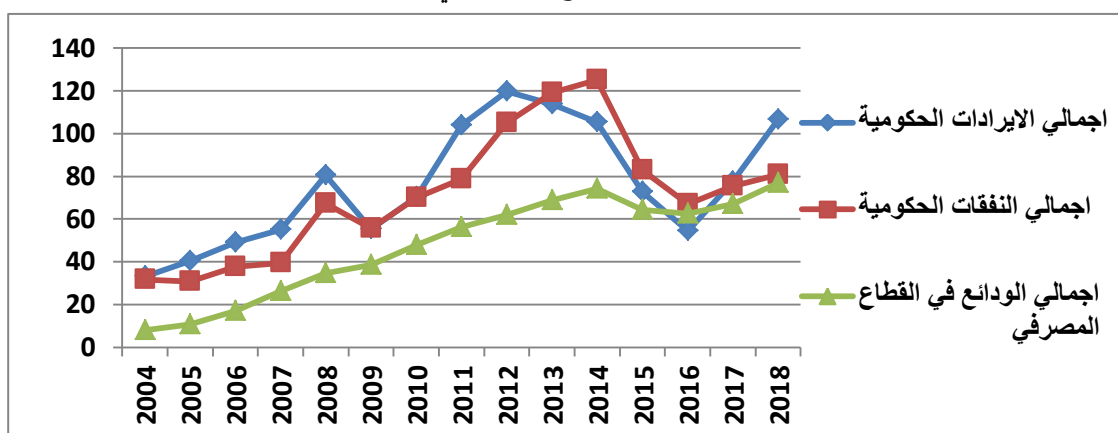
الجدول (1) الإيرادات الحكومية والودائع المصرفية في العراق للمدة (2018-2004) ترليون دينار

السنة	اجمالي الإيرادات الحكومية (1)	معدل نمو اجمالي الإيرادات الحكومية % (2)	النفقات التشغيلية (3)	النفقات الاستثمارية (4)	اجمالي النفقات الحكومية (5)	معدل نمو اجمالي النفقات الحكومية % (6)	الودائع في القطاع المصرفي (7)	معدل نمو اجمالي الودائع في القطاع المصرفي % (8)
2004	33.0	-	27.6	3.9	31.5	-	7.9	-
2005	40.4	22.4	27.0	3.8	30.8	(2.2)	10.8	36.7
2006	49.1	21.5	34.9	2.6	37.5	21.8	16.9	56.5
2007	55.0	12.0	32.7	6.6	39.3	4.8	26.2	55.0
2008	80.6	46.5	52.3	15.0	67.3	71.2	34.5	31.7
2009	55.2	(30.8)	45.9	9.7	55.6	(17.4)	38.6	11.9
2010	70.2	27.2	54.6	15.5	70.1	26.1	47.9	24.1
2011	104.0	48.1	60.9	17.9	78.8	12.4	56.2	17.3
2012	119.8	15.2	75.8	29.3	105.1	33.4	62.0	10.3
2013	113.8	(5.0)	78.7	40.4	119.1	13.3	68.9	11.1
2014	105.4	(7.4)	86.6	38.7	125.3	5.2	74.1	7.6
2015	72.6	(31.1)	55.4	27.4	82.8	(33.9)	64.3	(13.0)
2016	54.4	(25.1)	51.2	15.9	67.1	(18.9)	62.4	(3.0)
2017	77.4	42.3	59.0	16.5	75.5	12.5	67.1	7.5
2018	106.6	37.7	67.1	13.8	80.9	7.2	76.9	14.6

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على:

- 1- جمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة المحاسبة، تقارير الحسابات الختامية لجمهورية العراق لأعوام مختلفة.
- 2- البنك المركزي العراقي، دائرة الإحصاء والابحاث، النشرات الإحصائية السنوية لأعوام مختلفة.
- 3- البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، التقارير السنوية للاستقرار المالي لأعوام مختلفة.

الشكل (1) اتجاه الإيرادات الحكومية والودائع المصرفية في العراق للمدة (2018-2004)



الشكل من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (1).

المطلب الثالث: تداعيات تقلب الإيرادات الحكومية على الائتمان المصرفي في العراق

يوضح الجدول (2) تداعيات تقلب الإيرادات الحكومية على الائتمان المصرفي في العراق للمدة (2004-2018)، إذ نلاحظ من الجدول أن إجمالي الإيرادات الحكومية والنفقات الحكومية خلال المدة (2004-2014) تتجه نحو الارتفاع (على الرغم من بعض الانخفاضات التي حصلت خلال المدة المذكورة التي تم توضيح أسبابها سابقاً) أدى إلى ارتفاع متواصل في إجمالي الائتمان النقدي من (0.8) ترليون دينار في عام 2004 إلى (34.1) ترليون دينار في عام 2014 وذلك نتيجة الارتفاع المتواصل لحجم الودائع المصرفية خلال هذه الفترة الذي يُعد المصدر الأساس للائتمان المصرفي وكذلك نتيجة زيادة عدد المصارف المجازة من قبل البنك المركزي العراقي، وبعد الانخفاض الكبير الذي شهدته إجمالي الإيرادات الحكومية في عامي 2015 و2016 تبعه انخفاض في إجمالي النفقات الحكومية ثم انخفاض في إجمالي الودائع في القطاع المصرفي العراقي كان من المتوقع أن يؤدي ذلك إلى انخفاض في إجمالي الائتمان النقدي خلال هذين العامين إلا أننا نلاحظ عكس ذلك واستمراره بالارتفاع المستمر لغاية عام 2018 والذي وصل أعلى مستوى له ليبلغ (38.4) ترليون دينار وذلك نتيجة للإجراءات التي اتخذها البنك المركزي العراقي بعد عام 2014 ولمبادرته الذي شجع بها المصارف بمنح القروض بنسبة فائدة منخفضة دعماً للاقتصاد الوطني من خلال دعم وتفعيل سيولة القطاع المصرفي العراقي، والشكل (2) يوضح اتجاه الإيرادات والنفقات الحكومية وإجمالي الائتمان النقدي في العراق للمدة (2004-2018).

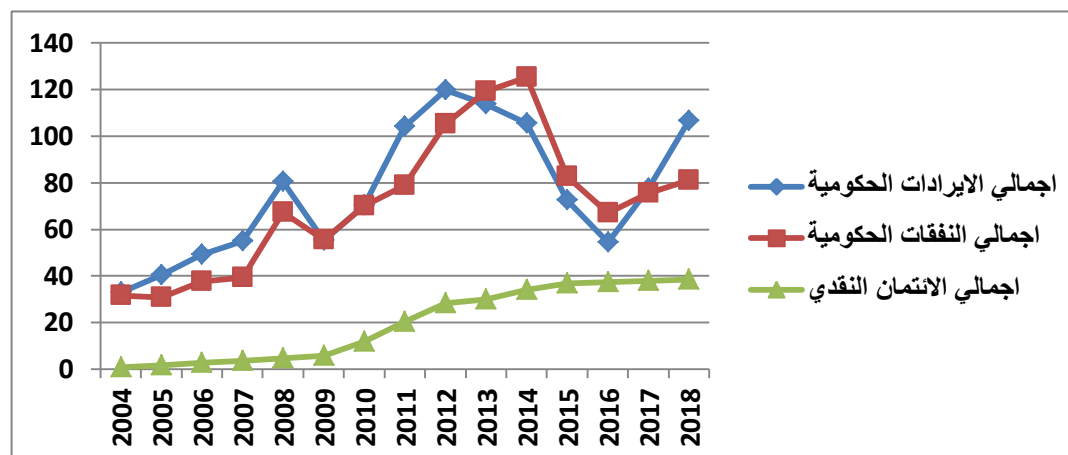
الجدول (2) الايرادات الحكومية والائتمان النقدي في العراق للمدة (2018-2004) ترليون دينار

السنة	اجمالي الايرادات الحكومية (1)	معدل نمو اجمالي الايرادات الحكومية % (2)	اجمالي النفقات الحكومية (3)	معدل نمو اجمالي النفقات الحكومية % (4)	الائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف الحكومية (5)	الائتمان النقدي المقدم من قبل المصارف الخاصة (6)	اجمالي الائتمان النقدي (7)	معدل نمو اجمالي الائتمان النقدي % (8)
2004	33.0	-	31.5	-	/	/	0.8	-
2005	40.4	22.4	30.8	(2.2)	1.3	0.4	1.7	112.5
2006	49.1	21.5	37.5	21.8	2.0	0.7	2.7	58.8
2007	55.0	12.0	39.3	4.8	2.6	0.9	3.5	29.6
2008	80.6	46.5	67.3	71.2	3.5	1.1	4.6	31.4
2009	55.2	(30.8)	55.6	(17.4)	4.2	1.5	5.7	23.9
2010	70.2	27.2	70.1	26.1	8.8	2.9	11.7	105.3
2011	104.0	48.1	78.8	12.4	16.5	3.8	20.3	73.5
2012	119.8	15.2	105.1	33.4	23.3	5.1	28.4	60.0
2013	113.8	(5.0)	119.1	13.3	23.4	6.6	30.0	5.6
2014	105.4	(7.4)	125.3	5.2	26.9	7.2	34.1	13.7
2015	72.6	(31.1)	82.8	(33.9)	29.1	7.7	36.8	7.9
2016	54.4	(25.1)	67.1	(18.9)	29.9	7.3	37.2	1.1
2017	77.4	42.3	75.5	12.5	30.8	7.1	37.9	1.9
2018	106.6	37.7	80.9	7.2	31.1	7.3	38.4	1.3

الجدول من عمل الباحثين بالاعتماد على:

- 1- جمهورية العراق، وزارة المالية، دائرة المحاسبة، تقارير الحسابات الختامية لجمهورية العراق لأعوام مختلفة.
- 2- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، النشرات الاحصائية السنوية لأعوام مختلفة.
- 3- البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقارير الاقتصادية السنوية لأعوام مختلفة.
- 4- البنك المركزي العراقي، قسم الاستقرار النقدي والمالي، التقارير السنوية للاستقرار المالي لأعوام مختلفة.

الشكل (2) اتجاه الايرادات الحكومية والائتمان المصرفي في العراق للمدة (2018-2004)



الشكل من عمل الباحثين بالاعتماد على بيانات الجدول (2).

الاستنتاجات والتوصيات

الاستنتاجات :

1. يمتاز الاقتصاد العراقي بالريعية وذلك بسبب تبعيته للقطاع النفطي الذي يُعد مصدراً رئيساً في تمويل جانب الإيرادات من الموازنة العامة للدولة في ظل تراجع بقية القطاعات الاقتصادية الأخرى، وهذه التبعية فرضت على الاقتصاد سمة عدم الاستقرار والتذبذب تجاه الصدمات والتقلبات التي شهدتها الإيرادات النفطية المرتبطة بأسعار النفط في الأسواق العالمية، لذلك أصبح القطاع النفطي في الاقتصاد العراقي المصدر الاساس للإيرادات الحكومية وبالتالي تأثيره على جميع القطاعات الاقتصادية ومنها القطاع المصرفي الذي يُعد الشريان المغذي لمختلف المفاصل الاقتصادية من خلال جذب وضخ الاموال، وبالتالي فإن التقلبات التي حصلت في الإيرادات الحكومية انعكست سلباً او ايجاباً على الودائع والائتمان في القطاع المصرفي العراقي.
2. ان الدور الذي يقوم به القطاع المصرفي العراقي يعكس الوضع الذي تحدده حركة الاقتصاد والتي حددت ابعاد النشاط المصرفي في ظل اتجاهات متشابكة شهدتها الاقتصاد العراقي، وهذا القطاع كغيره من القطاعات الاقتصادية تأثر بمختلف الظروف التي مر به البلد وانعكس ذلك بشكل كبير على واقع القطاع المصرفي وطبيعة انشطته وخدماته وعملياته المصرفية ودرجة كفاءته في اداء ادواره الاساسية المهمة، كما ارتبط القطاع المصرفي في العراق بمختلف التطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية في البلد والتي تركت آثاراً واضحة على طبيعة هذا القطاع من حيث هيكله وانشطته المختلفة.
3. بعد الانخفاض الكبير الذي شهدته اجمالي الإيرادات الحكومية في عامي 2015 و2016 تبعه انخفاض في اجمالي النفقات الحكومية ثم انخفاض في اجمالي الودائع في القطاع المصرفي العراقي كان من المتوقع ان يؤدي ذلك الى انخفاض في اجمالي الائتمان النقدي خلال هذين العامين إلا اننا نلاحظ عكس ذلك واستمراره بالارتفاع المستمر لغاية عام 2018 والذي وصل اعلى مستوى له وذلك نتيجة للإجراءات التي اتخذها البنك المركزي العراقي بعد عام 2014 ولمبادرته التي شجع بها المصارف بمنح القروض بنسبة فائدة منخفضة دعماً للاقتصاد الوطني من خلال دعم وتفعيل سيولة القطاع المصرفي العراقي.

التوصيات :

1. يجب تبني العراق خطط استراتيجية طويلة ومتوسطة الاجل وذلك لإحداث تنوع اقتصادي يكون مردفاً للإيرادات النفطية لتمويل الموازنة العامة في العراق وذلك يجنب البلد الكثير من المخاطر التي يمكن ان تحدث في حالة انخفاض اسعار النفط او تعثر عمليات الانتاج والتصدير، إذ ان تنوع الاقتصاد العراقي يؤدي الى تنوع مصادر الدخل والنتاج في القطاعات الاقتصادية الأخرى وبالتالي تجنب الصدمات التي تتركها الإيرادات

النفطية على الاقتصاد ولا سيما القطاع المصرفي، كما ان تنويع الاقتصاد العراقي سترك آثاراً ايجابية على الاستقرار المصرفي من خلال تعامل المستثمرين مع المصارف لغرض دعم المشاريع الاقتصادية ومن ثم تنويع القروض الممنوحة للقطاعات المختلفة وعدم تركيزها في قطاع معين.

2. ضرورة ان تعمل السياسة المالية على انشاء صندوق العراق السيادي لغرض استغلال الفائض في الإيرادات الحكومية في اوقات الازدهار واستخدامه في اوقات الازمات الذي تكون السياسة المالية فيه بحاجة الى الاموال للقيام بواجباتها والهدف من انشاء الصندوق هو عزل الموازنة العامة والاقتصاد الكلي من تقلبات اسعار النفط في الاسواق العالمية، وبالتالي يسهم الصندوق المقترح في دعم الموازنة العامة في اوقات انخفاض الإيرادات النفطية، وهذا يؤدي الى حماية القطاعات الاقتصادية من تقلبات الإيرادات النفطية ومنها القطاع المصرفي.

3. ضرورة اصلاح القطاع المصرفي ضمن بيئة اقتصادية تتسم بالاستقرار وان تجري عملية الاصلاح المصرفي متزامنة مع عملية الاصلاح الاقتصادي في البلد، ومن اجل ان تكون اصلاحات الانظمة المالية والمصرفية ناجحة يجب ان تكون جزءاً من استراتيجية اكثر شمولته تهدف الى وضع الاقتصاد في طريق معدلات اعلى في الادخار والاستثمار والنمو، وان عملية الاصلاح الاقتصادي في العراق لا يمكن ان تتم وتنجز بصورة صحيحة ما لم يتم التحرر من الاعتماد المفرط على النفط وتحقيق التنوع الاقتصادي وخلق موارد جديدة.

المصادر والهوامش

(¹) عادل فليح العلي، المالية العامة والقانون المالي والضريبي، الطبعة الثانية، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2011، ص97.

(²) محمد بشير الكتبي، المالية العامة المعاصرة، مكتب النوارس، بغداد، 2008، ص12.

(³) خزعل البيرماني، مبادئ الاقتصاد الكلي، مطبعة الديوانية، بغداد، 1987، ص112.

(⁴) انظر في ذلك كل من:

- مجيد عبد جعفر الكرخي، الموازنة العامة للدولة (مفهومها وأساليب إعدادها واتجاهاتها الحديثة)، دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، 1999، ص19-20.

- طاهر الجنابي، دراسات في المالية العامة، مطابع التعليم العالي، بغداد، 1990، ص40.

(⁵) محمد بشير الكتبي، المالية العامة المعاصرة، مصدر سابق، ص13.

(⁶) Richard P. Nathan, Budgeting (It's More Than Just Numbers), Journal of Governmental Finance and Public Policy, New York State Division of the Budget and the Nelson A. Rockefeller Institute of Government, Volume1, Number1, 2006, P12.

(⁷) انظر في ذلك كل من:

- عادل احمد حشيش، اقتصاديات المالية العامة، مؤسسة الثقافة الجامعية، الاسكندرية، 1983، ص42-43.

- يونس احمد البطريق، المالية العامة، دار النهضة العربية للطباعة، بيروت، 1984، ص14.

(⁸) احمد ابراهيم علي، المصارف والائتمان والعمق المالي بين العراق والتجربة الدولية، البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، مجلة الدراسات النقدية والمالية، العدد الثالث، بغداد، 2018، ص11.

(⁹) عبد الحسين محمد العنبي، الاصلاح الاقتصادي في العراق تنظير لجدوى الانتقال نحو اقتصاد السوق، الطبعة الاولى، مركز العراق للدراسات، بغداد، 2008، ص76-77.

(¹⁰) يحيى غني النجار وآمال شلاش، التنمية الاقتصادية، الطبعة الاولى، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1991، ص235.

(¹¹) انظر في ذلك كل من:

- Greta Keliuotyte, Fiscal sustainability and its impact on financial stability in Lithuania and other new member states of the European union, ekonomika, vol. 94 (2), 2015, P28-29.

- علي كنعان، الاقتصاد المالي، مطبعة الروضة، دمشق، 2009، ص270.

(¹²) حيدر حسين آل طعمة، الموازنة العامة والنمو في الاقتصادات النفطية، مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية، 2017.

(¹³) Bank of Greece, financial stability indicators and public debt developments, Economic research department-special studies division, Athens, 2014, P8.

(¹⁴) طالب حسن جواد، تطبيق الاساليب الكمية في القطاع المصرفي دراسة تطبيقية في البنك المركزي العراقي فرع البصرة، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة القادسية، العدد 3، المجلد 7، 2005، ص24.

(¹⁵) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي لعام 2003 ومطلع عام 2004، مصدر سابق، ص23.

(¹⁶) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي 2018، ص30.

(¹⁷) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2009، ص45-46.

- (¹⁸) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2008، ص 7-8.
- (¹⁹) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2013، ص 87.
- (²⁰) البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2014، ص 103-104.
- (²¹) البنك المركزي العراقي، دائرة الاحصاء والابحاث، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي العراقي 2018، ص 29.